هل يمكن للعدالة
ان تجلب السلام الى اثيوبيا

مركز حمورابي

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

هل يمكن للعدالة أن تجلب السلام إلى إثيوبيا؟

كيفية معالجة الانقسامات بعد عقود من الحرب ؟

فورن افيرز

باترك فنك ،تاديس سيمي متكيا ،جيوف دانسي ،كاثرن سيكنك وفونغ ام .فام

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

20 تشرين الثاني 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وقعت الحكومة الإثيوبية وقف إطلاق النار ، في نوفمبر 2022 ، مع جبهة تحرير شعب تيغراي. وأشاد المجتمع الدولي بالاتفاق باعتباره نقطة تحول محتملة: فالجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وأديس أبابا، إلى جانب ميليشيات أصغر حجما وقوات إريترية، كانت تقاتل بشكل مباشر لمدة عامين؛ فقد قتل ما يصل إلى 600,000 الف شخص - بعضهم مباشرة من العنف والبعض الآخر بعد أن فقدوا الوصول إلى المياه النظيفة والغذاء والرعاية الطبية. ونزح أكثر من مليوني شخص من ديارهم، واتهم كل طرف فاعل في الصراع بارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك القتل الجماعي والعنف الجنسي والمجاعة القسرية وتدمير المرافق التعليمية والطبية.

ومع ذلك، فإن الحرب في تيغراي لها جذور قديمة قدم الأمة نفسها، مما يجعل العدالة بعد الصراع أكثر تعقيدا. حيث تتكون إثيوبيا من أكثر من 80 مجموعة عرقية. وأطلق الانقلاب العسكري عام 1974 الذي أنهى فترة حكم الإمبراطور هيلا سيلاسي - التي تميزت بالفعل بالقمع - دورة من العنف لم تهدأ أبدا. وخلال 17 عاما من حكم المجلس العسكري ، أودت الحرب الأهلية وحملات القمع العنيفة بحياة ما يصل إلى مليوني إثيوبي. وفي عام 1991، أطاح ائتلاف من الجماعات القومية العرقية التي تهيمن عليها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بالمجلس العسكري ونفذ الفيدرالية القائمة على أساس عرقي، لكن العنف الذي تقوده الدولة والتوترات العرقية خلقت اضطرابات مستمرة. وبدا أن توق الإثيوبيين للسلام قد تمت الاستجابة له في عام 2018 عندما وصل أبي أحمد من حزب أورومو الديمقراطي إلى السلطة ، مما أدى إلى موجة من الإصلاحات ووعد بحكم أكثر شمولا. لكن صراعات حكومته مع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي تصاعدت فقط - مما أدى مرة أخرى إلى الحرب في أواخر عام 2020.

وفي العام الذي أعقب وقف إطلاق النار في تيغراي، أعرب الإثيوبيون عن رغبة شبه إجماعية في تحقيق العدالة الانتقالية. ووجد استطلاعنا الوطني الذي أجري في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2023 أن أكثر من 90 بالمائة من الإثيوبيين قالوا إنه سيكون من غير المقبول المضي قدما دون البحث عن الحقيقة أو المحاكمات أو التعويضات. . ومع ذلك، فإنها تختلف اختلافا حادا حول الإطار الزمني الذي يجب التركيز عليه ومن يجب أن يقود الجهود. وهذه الاختلافات، والسياق التاريخي المعقد، وغياب الانتقال السياسي في أعقاب نزاع تيغراي، تجعل إيجاد عملية العدالة الانتقالية الصحيحة أمرا ملحا وصعبا.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

ويجب أن تبدأ عمليات العدالة الانتقالية بتحديد الإطار الزمني والنطاق الإقليمي لجهود المساءلة. ولكن إذا تم رسم هذه الحدود بشكل ضيق للغاية، فإن العملية تخاطر بترك الجروح القديمة دون علاج.

ومن الناحية النظرية، يريد العديد من الضحايا في إثيوبيا التعامل مع الجناة من قبل المحاكم المحلية والإجراءات التقليدية. لكنهم أيضا لا يثقون بشدة في الحكومة. وتشير مجموعة متزايدة من الأبحاث - بما في ذلك تحليلنا المستمر للعدالة الانتقالية في 99 دولة متأثرة بالحرب الأهلية - إلى أن محاكمات ما بعد الصراع، وخاصة برامج التعويضات، يمكن أن تساعد بشكل كبير في تأمين سلام طويل الأجل. لكنها يمكن أن تؤذي أيضا. فإذا تم تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية بشكل غير صحيح، يمكن أن تعيد البلد إلى الوراء، مما يعزز الشعور بالإقصاء الاجتماعي والسياسي بين مجموعات معينة.

ففي يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2023، أجرينا مسحا وطنيا لأكثر من 6,600 من البالغين الإثيوبيين الذين تم اختيارهم عشوائيا لفحص احتياجاتهم ومواقفهم المتعلقة بالسلام والعدالة. ووجد المسح أن تأثير العنف التاريخي امتد إلى ما هو أبعد من تيغراي. كما وجد أن الإثيوبيين لديهم تفضيلات وأولويات متنوعة عندما يتعلق الأمر بآليات العدالة الانتقالية ومستوى عال من عدم الثقة في مؤسساتهم. فالعدالة الانتقالية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لإثيوبيا. لكن الشكل الذي يتخذه يجب أن يتجنب دفع البلاد مرة أخرى إلى الصراع.

ولبناء الثقة، يجب على الحكومة الإثيوبية التعامل مع الناجين والاعتراف رسميا بالضرر الذي لحق بهم، والمضي قدما في المحاكمات على الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها جميع الأطراف، ثم اتباع استراتيجيات متداخلة لمعالجة مظالم المجتمعات المختلفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود. ولتحقيق النجاح، لا ينبغي للعدالة الانتقالية أن تتصدى لجرائم الحرب الأخيرة فحسب، بل أن تبدأ في تضميد الجراح العميقة لوضع إثيوبيا على مسار مختلف.

تجنب النزاعات

يضع العديد من الناس في مجتمعات ما بعد الصراع في جميع أنحاء العالم الأمل في العدالة الانتقالية لمحاسبة مجرمي الحرب والمساعدة في كسر حلقات العنف. ويمكن أن تشمل عمليات العدالة الانتقالية المحاكمات الجنائية أو المحاكم أو الاحتفالات القائمة على التقاليد المحلية،

ولجان البحث عن الحقيقة، وبرامج التعويضات، من بين أمور أخرى. وقد جعل عدد من القضايا الواضحة للغاية المفهوم مألوفا، مثل لجنة الحقيقة والمصالحة في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وأكثر من 10,000 محكمة مجتمعية تقليدية حاكمت مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا. لكن الأدلة المتزايدة من هذه البرامج تشير إلى أنه يجب التخطيط لها بعناية. ويمكن أن يؤدي رسم الحدود حول المعاناة إلى مزيد من التوتر حيث تسعى الجهات الفاعلة السياسية إلى حماية نفسها، وتضغط الناجيات من أجل أوسع تفويضات ممكنة، وتفرض الاعتبارات القانونية قيودا عملية.

ولأكثر من عقد من الزمان، جمعنا وحللنا البيانات العالمية حول آليات العدالة الانتقالية لتقييم ما إذا كانت تشجع التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان مع منع المزيد من العنف. وتتضمن دراستنا الأخيرة بيانات عن العدالة الانتقالية في 99 دولة مختلفة شهدت حربا أهلية من عام 1970 إلى عام 2020، وفحص ما إذا كانت آليات العدالة الانتقالية مرتبطة إحصائيا بانخفاض خطر نشوب المزيد من النزاعات المسلحة ونوع العمليات التي قد تمنع ارتكاب فظائع جديدة على أفضل وجه.

وتكشف الدراسة أن عمليات العدالة الانتقالية تقلل على أفضل وجه من احتمالات تكرار النزاع عندما تشمل المحاكمات المحلية والتعويضات. فالملاحقات الجنائية لجرائم حقوق الإنسان تقلل بشكل كبير من خطر عودة الحرب. وإذا تساوت الأمور الأخرى، فإن عقد عشر محاكمات محلية لمنتهكي حقوق الإنسان من أي رتبة يمكن أن يصل إلى انخفاض بنسبة 25 في المائة في احتمال تكرار النزاع. (والجدير بالذكر أن الملاحقات القضائية الدولية من قبل منظمات مثل المحكمة الجنائية الدولية لا يبدو أنها تقلل من هذا الاحتمال، على الرغم من أنها مرتبطة بعدد أقل من الوفيات في المستقبل بسبب الفظائع).

وبالمثل، ترتبط برامج التعويضات، على الرغم من تحديات تنفيذها، بانخفاض بنسبة 50 في المائة في احتمال استئناف الصراع. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك خطة بيرو المتكاملة للباراسيونيس، التي بدأت في عام 2007 لتعويض ضحايا النزاع المسلح الداخلي الذي أثر على البلد في الفترة من عام 1980 إلى عام 2000. فقد أعاد البرنامج الحقوق المدنية للمواطنين وقدم تعويضات أخرى مثل التعليم المجاني والحصول على الرعاية الصحية، والمدفوعات المباشرة لضحايا النزاع، والإسكان للنساء والأطفال المتضررين من العنف،

والاعتذارات العامة. وقد سجل تقرير الأداء أكثر من 200,000 ضحية، وبحلول عام 2018، دفع أكثر من 96 مليون دولار إلى 98,132 مستفيدا. وانتهت الحرب الأهلية والعنف السياسي الصريح في بيرو بعد فترة وجيزة من بدء لجنة تعويض ضحايا النزاع المسلح عملها.

ولعل من المدهش أن لجان تقصي الحقائق في حد ذاتها لا يبدو أنها تقلل من احتمال تجدد الصراع. وفي الواقع، ترتبط بفرصة أكبر لتكرار الصراعات، ربما لأن الأنظمة قد تستخدم مثل هذه الآليات لتجنب المساءلة الحقيقية. وعلى الرغم من الأدلة العالمية على آثارها الإيجابية، يشعر الباحثون والممارسون بالقلق من أن العدالة الانتقالية، إذا لم يتم تنفيذها بعناية، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم وضع الناجين. ففي أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003، على سبيل المثال، بدا أن اجتثاث البعث أدى إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية والسياسية اللاحقة، مما يدل على أن تدابير العدالة الانتقالية يجب أن تكون حساسة للسياق. وحتى لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، التي حظيت بإشادة كبيرة، والتي أعقبت نهاية الفصل العنصري، ربما تكون قد عمقت الفساد وعدم المساواة العرقية بسبب عدم تركيزها على المساءلة.

إشارات مختلطة

منذ وقف الحكومة الإثيوبية لإطلاق النار مع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، دعت الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك وزارة الخارجية الأمريكية، إلى تحقيق عدالة ومساءلة ذات مصداقية وشاملة وشاملة للمسؤولين عن الانتهاكات في إثيوبيا. حيث تركز هذه الدعوات على منطقة تيغراي بين عامي 2020 و 2022. وتدرس الحكومة الإثيوبية خياراتها السياسية، وتنشئ مجموعة خبراء تعمل في مجال العدالة الانتقالية تتألف من محامين وباحثين وممارسين إثيوبيين لإبلاغ قرارها. لكن دعم الإثيوبيين القوي للمحاكمات والبحث عن الحقيقة والتعويضات يخفي مجموعة أكثر تعقيدا وانقساما من وجهات النظر حول كيفية تحقيق العدالة في الممارسة العملية.

وسيكون تحديد الإطار الزمني والأراضي التي تعالجها عملية العدالة الانتقالية الإثيوبية أمرا صعبا. وكشف مسحنا الوطني الذي شمل 6,689 إثيوبيا تم اختيارهم عشوائيا من 220 مجتمعا تم اختيارهم عشوائيا في جميع المناطق أن الإثيوبيين خارج تيغراي تعرضوا للعنف السياسي. وقال ستة وسبعون في المئة من سكان تيغراي إنهم تأثروا بشكل مباشر بالعنف بعد عام 2018، لكن أكثر من نصف السكان في عدة مناطق أخرى أبلغوا عن تعرضهم للعنف السياسي أيضا.

ووقعت أعمال عنف ذات صلة قبل عام 2018 أيضا: أفاد أكثر من 50 بالمائة من المستجيبين بأنهم تعرضوا لجرائم الممتلكات والعنف الجسدي والاحتجاز التعسفي وغيرها من الجرائم التي نشأت عن الصراع السياسي الذي حدث قبل عام 2018 في مناطق خارج تيغراي، مثل عفار وأمهرة في الشمال وغامبيلا في الغرب.

ويشير ارتفاع معدل العنف قبل عام 2018 وبعده، وانتشاره الجغرافي، إلى أنه لا يمكن رسم نقطة انطلاق سهلة للجرائم التي تستحق المساءلة. وفي الاستطلاع ، أكد أكثر من ثلثي الإثيوبيين أنه يجب إعطاء الأولوية للعنف الذي حدث منذ عام 2018. ومع ذلك، اقترح عدد كبير - 36 في المائة - إعطاء الأولوية للفترة بين عامي 1991 و 2018. وان أقل من نصف السكان في مناطق مثل عفار والمنطقة الصومالية في إثيوبيا وهراري أعطوا الأولوية للفترة منذ عام 2018، مما يعكس كيف أثرت مشاكل إثيوبيا على مناطق مختلفة بمرور الوقت.

ووجد الاستطلاع أيضا اختلافات إقليمية ملحوظة في تفضيلات الإثيوبيين لأنواع التجارب. فقد فضلت أكثرية الإثيوبيين – 41 في المئة – استخدام المحاكم المحلية القائمة لمتابعة المساءلة، وفضل 23 في المئة إنشاء محكمة محلية خاصة جديدة، وفضل 23 في المئة إنشاء محكمة مختلطة توظف قضاة محليين وأجانب، وفضلت نسب أصغر السعي لتحقيق العدالة من خلال محاكم الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي. لكن في تيغراي، فضل اثنان في المئة فقط من المستطلعين استخدام المحاكم المحلية.وان 60 في المئة يفضلون محكمة الأمم المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، فإن أقل من خمسة في المئة من المستطلعين في مناطق مثل بنيشانغول غوموز أو سيداما أو منطقة شعوب جنوب غرب إثيوبيا يفضلون إنشاء محكمة تابعة للأمم المتحدة. والنهج الوحيد للعدالة قد لا يكون مقبولا أو فعالا عالميا.

وفي عدد قليل من الحالات السابقة، طبقت البلدان النهج التقليدية أو نهج الشعوب الأصلية إزاء العدالة والمصالحة، ولا سيما في رواندا وأوغندا. وتحظى فكرة استخدام الآليات التقليدية لتسوية المنازعات، مثل مجالس الشيوخ، بدعم واسع في إثيوبيا: فقد قال 80 في المائة من المشاركين في الاستطلاع إن هذه الأساليب التقليدية ينبغي أن تستخدم لمعالجة إرث العنف. وحتى في تيغراي، يحظى المحاكم العرفية بدعم أكثر من نصف السكان. ومع ذلك، يعتقد معظم الناس أنه ينبغي استخدام الآليات التقليدية للتعامل مع جرائم الممتلكات (69 في المائة) بدلا من الجرائم الأكثر خطورة مثل العنف الجنسي أو القتل الجماعي.

خيانة الأمانة

تعد المطالب المتنافسة بين الناجين من العنف ظاهرة ليست جديدة أو مفاجئة. وهو في الواقع موضوع متكرر في سياقات العدالة الانتقالية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، في حالة إثيوبيا، يتفاقم التحدي المتمثل في التوفيق بين هذه المطالب بسبب خطر النظر إلى أي نهج من خلال عدسة طائفية وتقويضه بسبب انعدام الثقة المؤسسي. فإذا كان ينظر إلى جهود المساءلة على أنها تهمش مجتمعات معينة، فإنها قد تؤجج ببساطة الاستياء، وتديم الانقسامات المجتمعية، وربما تؤدي إلى مزيد من الاضطرابات.

فانعدام الثقة بين المجتمعات الإثيوبية واضح: فقد قال 29 في المائة فقط من المستجيبين إنهم يثقون بأفراد من مجموعات عرقية أخرى. وهذا أقل بكثير من مستويات الثقة بين الأعراق التي شوهدت في أماكن أخرى تمزقها الصراعات العرقية، مثل الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. (هناك ، وجد أكثر من 20 استطلاعا أجريناها بين عامي 2013 و 2022 أن الثقة بين الأعراق لم تنخفض أبدا إلى أقل من 60 بالمائة). كما أن عدم ثقة الإثيوبيين في جميع مستويات الحكومة - الوطنية والإقليمية والمحلية - مرتفع بالمثل. وان أقل من ثلث السكان يعتقدون أن الحكومة تعمل لمصلحتهم. وأعرب أقل من خمسة في المئة من الإثيوبيين في تيغراي وأمهرة عن ثقتهم في السلطات الفيدرالية. وكان انعدام الثقة مرتفعا بنفس القدر حتى في العاصمة أديس أبابا.

ولا يزال الصراع محتدما في أمهرة وأوروميا. وواجهت القوات الإثيوبية مؤخرا مزاعم من قبل اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا التي عينتها الأمم المتحدة بأنها ترتكب فظائع هناك. وتلقي هذه الادعاءات مزيدا من الشكوك حول التزام الحكومة الإثيوبية بالعدالة. وان أقل من ربع الإثيوبيين يثقون على وجه التحديد في أن الحكومة تأخذ في الاعتبار وجهة نظر السكان في جهودها لمحاسبة مرتكبي العنف. وغالبا ما ينظر إلى المحاكم المحلية على أنها السبيل الوحيد للعدالة: 29 بالمائة فقط من الإثيوبيين يريدون أن يروا المجتمع الدولي يشارك بنشاط في جهود المساءلة. لكن انعدام ثقتهم يمتد أيضا إلى النظام القضائي، حيث أعرب أقل من الثلث عن ثقتهم في قضاتهم أو أنظمة التحقيق القائمة.

ومن غير المرجح أن تدعم الحكومة الإثيوبية محكمة دولية أو مختلطة، ويبدو أن حلفاءها الرئيسيين، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مترددون في الضغط من أجل إنشاء محكمة.

لكن المحاكمات المحلية قد تفتقر إلى المصداقية والدعم الشعبيين. وعندما ينظر إلى المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ العدالة وتعزيز المصالحة بهذا الشك، فإن ذلك يلقي بظلال من الشك على العملية برمتها ونتائجها. وهذا لا يؤدي إلا إلى تعميق عدم الثقة ، مما يجعل السكان أكثر حذرا من تصرفات الدولة.

من الحرب إلى السلام

تأتي أي محاولة لتحقيق العدالة الانتقالية في إثيوبيا بقدر كبير من التعقيد والمخاطر. ويتطلب هذا التعقيد عدسة لمنع نشوب الصراعات، وهي عملية مصممة عمدا لمنع تجدد الصراع من خلال تحديد القرارات التي يمكن أن تشعل العنف، لا سيما في غياب انتقال سياسي.و تشدد العدالة الانتقالية التي تشدد على منع النزاعات على الحوار مع المجتمعات المختلفة والشفافية والسياسات الشاملة التي تأخذ في الاعتبار التعقيدات والحساسيات التي تنطوي عليها معالجة مظالم الماضي.

وإن منظور منع نشوب الصراعات لا ينطوي على إعطاء الأولوية للسلام على العدالة. وفي الواقع، تظهر مجموعة متزايدة من البيانات أن المساءلة الجنائية والتعويضات جزء لا يتجزأ من منع الصراع والفظائع، وأن الإثيوبيين لا لبس فيهم في اعتقادهم بأن العدالة شرط ضروري للسلام. فقد صنف المشاركون الإثيوبيون في استطلاعنا المساءلة عن العنف السابق من بين أهم ثلاثة أشياء تحتاجها بلادهم لتحقيق سلام دائم، إلى جانب الحد من الفقر وتحسين التعليم، مع اتساق ملحوظ عبر المناطق.

وتتمثل الخطوة الأولى نحو العدالة الانتقالية في إثيوبيا في أن تتجاوز الحكومة الإعلانات حول المساءلة وتلتزم رسميا بالاعتراف بأن الضرر قد لحق بشريحة واسعة من الإثيوبيين على مدى عقود. ويمكن للجمعية البرلمانية الاتحادية تمرير قانون رسمي يعترف بمخالفات الماضي. ويجب أن يشمل ذلك اعتذارا رسميا أو بيانا بالمسؤولية، وهي خطوة مهمة نحو تلبية حاجة الناجين إلى الاعتراف.

ويمكن للحكومة البناء على عمل فريق خبراء العدالة الانتقالية من خلال تمكين جهد مستقل لإنشاء خريطة شاملة للضرر وإشراك الناجين في احتياجاتهم. ومن شأن هذا الجهد أن يساعد في الحفاظ على السجل التاريخي والاعتراف برغبة الناجين في الانتصاف. ويجب بعد ذلك تعزيز هذه التدابير الأولية من خلال إجراءات ملموسة تهدف إلى حل النزاعات الجارية، ومعالجة الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية حاليا، والحفاظ على السلام. وقد تكون الحكومة مترددة في تجاوز الملاحقة القضائية الانتقائية للجناة غير الحكوميين. ولكن من الضروري أن تكون هناك محاكمات على الجرائم الخطيرة

التي ارتكبتها جميع الأطراف. وإن إجراء مثل هذه المحاكمات يصب في مصلحة الحكومة: تظهر الأبحاث العالمية أن المحاكمات الجنائية العادلة تحد من احتمال وقوع أعمال عنف في المستقبل.

وتؤدي الملاحقة الجنائية دورا حاسما في العدالة الانتقالية. لكنه قد لا يعالج النطاق الكامل للضرر. وتشكل القيود المالية والسياسية في إثيوبيا تحديات أمام تنفيذ عملية عدالة انتقالية موسعة، ولكن النهج العملي ينطوي على اعتماد استراتيجية متداخلة ومتنوعة لمعالجة المظالم الناشئة عن عصور ومناطق جغرافية مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمحاكم العرفية أن تلعب دورا في حل النزاعات المحلية ومساءلة الأفراد ذوي الرتب الدنيا، مما يعكس تنوع مطالب العدالة في جميع أنحاء البلاد. ويجب على المجتمع الدولي دعم هذه الجهود من خلال توفير الموارد والخبرات والحفاظ على الإشراف المحايد لضمان أن تكون العملية شاملة وشفافة وعادلة.

وبغض النظر عن الخيارات السياسية للحكومة الإثيوبية، سيكون من الأهمية بمكان تحديد خطوط الصدع المحتملة وتوقع العواقب غير المقصودة حتى يمكن أن تكون العدالة الانتقالية متمحورة حول الناجين وذات مصداقية ومحايدة وفعالة. ولن يكون تحقيق ذلك تحديا صغيرا. ولكن يمكن القيام به. وبعد عقود من العنف، يستحق الإثيوبيون فرصة حقيقية للسلام. ومع العدالة الانتقالية الذكية والمحايدة، يمكنهم الحصول عليها.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية